

Distr.: General
19 March 2002
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



لجنة التنمية المستدامة بوصفها اللجنة التحضيرية
لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة
الدورة الثالثة
٢٥ آذار/مارس - ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٢
البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت*
النظر في ورقة الرئيس التي أحيلت من الدورة الثانية للجنة
بوصفها اللجنة التحضيرية، إلى جانب إسهامات أخرى
مناسبة في العملية التحضيرية

رسالة مؤرخة ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل
الدائم للرأس الأخضر لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أفيدكم بأن حكومة جمهورية الرأس الأخضر قد استضافت مؤخرًا في
باريا، يومي ٧ و ٨ آذار/مارس ٢٠٠٢، منتدى وزاريا معنيا بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة
لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في
أفريقيا. وقد جاء هذا في إطار العملية التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، المقرر
عقدته في جوهانسبرغ خلال الفترة من ٢٦ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

وبإدارة المنتدى - الذي حضره مندوبون عن أطراف الاتفاقية من البلدان النامية
والبلدان المتقدمة - إلى اعتماد رسالة وزارية من باريا، مرفق طيه نسخة منها (انظر المرفق
الأول)، إلى جانب نسخة من استنتاجات وتوصيات الجزء التقني من المنتدى (انظر المرفق
الثاني).

* A/CONF.199/PC/1

وفوض المنتدى فخامة السيد بيدرو فيرونا رودريغيس بيريس، رئيس جمهورية الرأس الأخضر، أن ينقل تلك الرسالة إلى مؤتمر القمة وعمليته التحضيرية، للنظر. وأكون ممتنا لو تكرمتكم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مؤتمر القمة ودورتيه التحضيريتين المتبقيتين.

(توقيع) لويس دا فونسيكا
السفير

مرفق الرسالة المؤرخة ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٢ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للرأس الأخضر لدى الأمم المتحدة

المنتدى الوزاري المعني بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، في إطار العملية التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

نحن وزراء ورؤساء وفود الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، المجتمعين في باريا يومي ٧ و ٨ آذار/مارس ٢٠٠٢، بناء على دعوة حكومة جمهورية الرأس الأخضر، في إطار العملية التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، المقرر عقده في جوهانسبرغ خلال الفترة من ٢٦ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، ففوض الرئيس، فخامة السيد بيدرو فيرونا رودريغيس بيريس، أن ينقل الرسالة التالية إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وعمليته التحضيرية.

الرسالة الوزارية الموجهة من باريا

حيث أن التصحر من الظروف الرئيسية لاشتداد حدة الفقر، لأسباب منها الصلات الوثيقة بين تدهور حالة الأراضي والفقر في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والمناطق الجافة القليلة الرطوبة،

وحيث أن هذه الصلات تشكل تهديدا خطيرا لسبل الرزق بالنسبة لمئات الملايين من السكان الذين يعيشون في تلك المناطق،

وإذ يشير إلى أن اتفاقية مكافحة التصحر تعتبر أداة مبتكرة وقيّمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، المنصوص عليها في جدول أعمال القرن ٢١، والأهداف المتصلة بالقضاء على الفقر، الواردة في إعلان الألفية،

وحيث أن نتائج الحوار التفاعلي الوزاري والرفيع المستوى حول الصلة بين مكافحة التصحر والقضاء على الفقر - الذي انعقد في جنيف خلال الدورة الخامسة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر - قد عرضتها أمانة الاتفاقية على رئيس اللجنة التحضيرية لمؤتمر قمة جوهانسبرغ، ثم قامت بعرضها خلال الدورة الثانية للجنة التحضيرية، في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، في نيويورك،

وبالنظر إلى نتائج المنتدى الرفيع المستوى للتعاون بين أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، الذي انعقد في كاراكاس خلال الفترة من ١٨ إلى ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٢،

وبالنظر إلى نداء أعاديس الموجه في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢ من فريق الشخصيات البارزة المعني بالصلة بين الفقر والبيئة في سياق التنفيذ الفوري والفعال لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر،

وإدراكا لأن مكافحة التصحر تمثل تحديا للمجتمع الدولي، وأن عدم وقف تدهور حالة الأراضي يعرقل الجهود الهامة التي بذلتها حكوماتنا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وبالنظر إلى ما لتنفيذ برامج العمل على الصعيد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية من أهمية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، خاصة في مكافحة الفقر بوجه عام،

وبالنظر إلى ضرورة تعزيز أوجه التآزر بين اتفاقيات ريو، إلى جانب ضرورة تحسين التساوق بين تلك الاتفاقيات وغيرها من أطر التخطيط، تحسينا لتنسيق مشاركة الشركاء في البلدان المنكوبة بالتصحر والفقر،

وحيث أن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا تعد إطارا من أطر السياسة العامة، أقيم للقضاء على الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي المطرد للبلدان الأفريقية الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر،

يدعو مؤتمر قمة جوهانسبرغ إلى أن:

١ - يعلن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر أداة هامة للقضاء على الفقر في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والمناطق الجافة القليلة الرطوبة من كوكبنا؛

٢ - يؤكد من جديد أن مكافحة التصحر تنفذ في جميع استراتيجيات تخطيط وتنفيذ القضاء على الفقر، وينبغي في هذا الصدد أن يسلب الضوء عليها في برنامج العمل الجديد للتنمية المستدامة، المقرر أن يبحثه مؤتمر قمة جوهانسبرغ؛

٣ - يوصي البلدان الأطراف بأن تلتزم بسياساتها المتعلقة بالتنمية المستدامة، من حيث حشد الموارد من مصادر منها الميزانية الوطنية، من أجل تنفيذ برامج العمل الوطنية. ومما يجدر التنويه عنه بارتياح توافر الإرادة السياسية، التي تجلت بصورة خاصة من خلال التدابير التي اتخذتها البلدان الأطراف المنكوبة في مجال وضع تلك البرامج، إلى جانب إجراء إصلاحات مؤسسية وتشريعية هامة لتنفيذ تلك البرامج، بغية تهيئة بيئة تمكينية؛

- ٤ - **يخص** المجتمع الدولي، خاصة الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، على منح الموارد المالية اللازمة، مع تعزيز القدرات الفردية والجماعية على التنفيذ الناجح لبرامج العمل الوطنية، وإدراج تلك الجهود في استراتيجيات القضاء على الفقر؛
- ٥ - **يحيط علما** بشتى القرارات الصادرة عن مجلس مرفق البيئة العالمية من أجل تعزيز الدعم المالي للمرفق لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ويعرب عن الرغبة في أن تتمكن جمعية مرفق البيئة العالمية - بالنظر إلى ضرورة توافر موارد مالية جديدة وإضافية - من تعديل صك المرفق ليشمل تدهور حالة الأراضي (التصحر وإزالة الغابات) باعتباره المجال الخامس من مجالات التركيز؛
- ٦ - **يحيط علما أيضا** بالنداء الموجه من وزراء بلدان أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي خلال شتى الاجتماعات الإقليمية التحضيرية لمؤتمر قمة جوهانسبرغ، المعقودة في نيروبي وبنوم بنه وريو دي جانيرو، على التوالي، والتي تدعو جمعية مرفق البيئة العالمية، المقرر عقدها في بيجين بالصين في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، إلى اعتبار المرفق آلية مالية للاتفاقية؛
- ٧ - **ينوه**، بارتياح، باستمرار تنمية التعاون فيما بين أمانات اتفاقيات ريو، وبينها وبين المعاهدات الأخرى ذات الصلة، ويشجعها على بذل مثل هذه الجهود في بلداننا؛ ويعرب عن الاقتناع بضرورة بذل المزيد من الجهود على الصعيد الوطني لتعزيز التساوق والتنسيق في تنفيذ تلك الاتفاقيات، التي تعتبر بلداننا، في نهاية المطاف، أصحاب السيادة في تنفيذها؛
- ٨ - **يؤكد** على الصلة القائمة بين التجارة والبيئة، ويطلب جعل منتجات المناطق القاحلة وشبه القاحلة والمناطق الجافة القليلة الرطوبة، بالقدر الكافي، جزءا من سلع التجارة العالمية؛
- ٩ - **يساند ويشجع** العناصر ذات الصلة من الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بغية تعزيز الجهود ذات الأولوية الرامية إلى مكافحة التصحر.

باريا، ٨ آذار/مارس ٢٠٠٢

المرفق الثاني للرسالة المؤرخة ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٢ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للرأس الأخضر لدى الأمم المتحدة

استنتاجات وتوصيات الجزء التقني من منتدى باريا المعني بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة
لمكافحة التصحر، تحضيراً لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

إن ممثلي الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من
الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، المشاركين في الجزء التقني من المنتدى
الذي انعقد في باريا، بجمهورية الرأس الأخضر، خلال الفترة من ٥ إلى ٨ آذار/مارس
٢٠٠٢، تحضيراً لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة^(١) (جوهانسبرغ)، وقد استعرضوا
الوثائق ذات الصلة بحالة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر،

يكررون الإعراب عن تأييدهم للمقرر ٨ م أ - ٥، الذي يحيل إلى مؤتمر القمة العالمي
للتنمية المستدامة استنتاجات جلسات الحوار التفاعلي الرفيعة المستوى التي عقدت أثناء
الدورة الخامسة لمؤتمر الأطراف، إلى جانب موجز أعمال الفريق العامل المخصص لتنفيذ
الاتفاقية،

يوافقون على اعتماد الاستنتاجات والتوصيات التالية،

يعربون عن الأمل في أن يحيط المشاركون في الأجزاء الرفيعة المستوى من منتدى
باريا باستنتاجات وتوصيات المنتدى، وأن يجعلوها جزءاً من أعمالهم التحضيرية لمؤتمر القمة
العالمي للتنمية المستدامة، وأن يحيلوا الرسائل الواردة فيما بعد عبر القنوات المختصة.

ألف - العملية التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

الاستنتاجات

يتصل الفقر، بصورة رئيسية، بالتصحر والجفاف. فبينما نجد أن المسائل المتعلقة
بقدرتنا السكان المعتمدين على العيش في الأراضي القاحلة تعتبر من الأمور الملحة، فإن الحلول
يجب أن تعكس الاحتياجات البيئية الطويلة الأمد. والواقع أن تدهور حالة الأراضي والخسائر
المرتبة على ذلك تدور في حلقة مفرغة. وهذه المعضلة هي التوجه الرئيسي لمواجهة تحدي
التنمية المستدامة، كما أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر تعتبر أداة توفرت لها
إمكانات هائلة على توفير أنسب الحلول. ويعد تعزيز هذه القدرات واحداً من التحديات

(١) المقرر ٨ م أ - ٥.

الهامة التي يتعين أن يواجهها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (ريو + ١٠)، المقرر أن ينعقد في جوهانسبرغ.

أما نتائج الدورة الخامسة لمؤتمر الأطراف، ولا سيما على النحو الوارد في المقررين ٣ م أ - ٥ و ٨ م أ - ٥، فتعد بمثابة أساس متين لتوجه اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. لذلك يجدر جعل هذه النتائج جزءاً من أنشطة مؤتمر القمة العالمي (ريو + ١٠) في مجالي التنفيذ والمتابعة. كذلك، يتعين عرض هذه النتائج باستمرار على اللجنة المعنية باستعراض وتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، حتى تسترشد بها الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف في قراراتها المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية.

التوصيات

١ - المبادرة الفردية لكل بلد أمر لازم. ويتعين التشجيع على مشاركة مراكز تنسيق تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في هذه العملية. وبالإضافة إلى المبادرات المتخذة من جانب مؤتمر الأطراف، فإن على البلدان الأطراف أن تبادر فوراً إلى إعطاء الأولوية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في شتى محافل العملية التحضيرية لمؤتمر القمة، وفي المحافل الأخرى مثل مرفق البيئة العالمية، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، ومؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي، وسائر محافل الاتفاقيات الأخرى.

٢ - يُلتَمَس من الأمانة أن تواصل جهودها التسهيلية في سياق المقرر ٨ م أ - ٥، بحيث يعطي مؤتمر القمة قوة دفع سياسية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، نظراً لأن الاتفاقية تمر حالياً بمرحلة انتقالية دقيقة بين عمليتي البرمجة والتنفيذ.

٣ - يُلتَمَس من المشاركين في مؤتمر قمة جوهانسبرغ أن يمنحوا اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر الأولوية الواجبة، خاصة من خلال دراسة الصلات الوثيقة التي سيعمل تنفيذها على إقامتها فيما بين القطاعات ذات الأولوية، مثل الغابات، وتنظيم استغلال المياه، والأمن الغذائي، والطاقة، وصون مصارف الكربون، والحفاظ على التنوع البيولوجي والاستفادة منه بصورة مستدامة.

الإطار التمكيني

الاستنتاجات

تعد عملية وضع برامج العمل الوطنية، لا سيما في مجالي التوعية والمشاركة على صعيد المؤسسات، بمثابة إنجاز هام يتعين إدامته وتعزيزه. وخلال المرحلة الأولى من تنفيذ برامج العمل الوطنية، تجلّى عدد من الآثار اعتُبرت إيجابية، من بينها: تعزيز النهج القائم على

المشاركة دعماً لعملية تحقيق اللامركزية، وزيادة وعي السلطات اللامركزية بأهمية تكامل المسائل المتعلقة بالصلات بين التنمية وصون الموارد الطبيعية، والشروع في عملية مواءمة القوانين والأحكام القانونية السارية، وتحسين التنسيق بين الوزارات المعنية في حالات معينة.

ويتعين حشد الجهات الفاعلة المعنية من المجتمع المدني، وذلك عن طريق عملية مشاركة حقيقية، مع تحسين التجربة المكتسبة مهما كانت قيمتها.

أما النهج القائمة على المشاركة فسوف تدعمها السياسات الوطنية لتحقيق اللامركزية في مجالات إدارة الموارد الطبيعية وتحسين نظم حيازة الأراضي. كما أنها تتوقف على عملية تعزيز التضامن، التي ستتجلى عندما تُبرم اتفاقات الشراكة بين الأطراف.

والتنسيق والتشاور شرطان أساسيان للوفاء بالالتزامات المتشعبة الواقعة على كاهل البلدان نتيجة للإجراءات المختلفة التي حددتها الجهات المانحة، وبالالتزامات العديدة المترتبة على المعاهدات الدولية والأطر الاستراتيجية السياسية التي أحيانا ما تؤدي إلى ازدواج الجزئيات. واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر تعتبر إطاراً تشريعياً مميّزاً ييسر التشاور في البلدان المنكوبة بتدهور حالة الأراضي والفقير.

التوصيات

٤ - تعزيز ما هو قائم من آليات تنسيق - أو وضع آليات تنسيق على صعيد مناسب - لإقامة صلات أوثق بين الوزارات والإدارات المسؤولة عن القطاعات الرئيسية، وبين الحكومات والمنظمات غير الحكومية، ومع الأوساط العلمية والجماعات المحلية والقطاع الخاص، وذلك بقدر ما تدعم هذه الآليات عملية التشاور المقرر أن تقام بين الأطراف من أجل إبرام اتفاقات الشراكة. كذلك، ينبغي تعزيز التنسيق فيما بين الجهات المانحة.

٥ - سن قوانين تشريعية تكفل زيادة اللامركزية في إدارة الموارد الطبيعية ودعم الأنشطة الجديدة الداعية إلى تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بالمشاركة، مع إدراك المساهمة الحيوية للممثلين المنتخبين على صعيدي الحكومة المركزية والحكم المحلي، وقدرات الشباب، والدور الرئيسي للمرأة في المسائل المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية.

إطار تكامل السياسات والاستراتيجيات

الاستنتاجات

بالنظر إلى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الحرجة التي يعيشها سكان المناطق القاحلة وشبه القاحلة والمناطق الجافة والقليلة الرطوبة، ممن يهملهم الفقر ويعانون من

التصحر والجفاف، يتعين إقامة صلات بين أولويات الجهود الرامية إلى مكافحة التصحر وأولويات الجهود الرامية إلى الحد من الفقر، بهدف وضع نهج مشترك لتحقيق التنمية المستدامة.

والتنسيق يجب أن يتم في البلدان. وعلى الرغم من أن تعددية أدوات التخطيط تتسبب في إيجاد مشاكل بالنسبة للبلدان فيما يتعلق بالمواءمة والتنسيق، فإن إقامة آليات التشاور، المنصوص عليها في أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، سوف تكفل تنسيقاً أفضل لتكامل الأطر الاستراتيجية. وفي البلدان التي يغلب عليها طابع النظم الإيكولوجية الجافة، فإن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر هي الأداة المناسبة لضمان الانتقال من النهج القائمة على قطاعات الاقتصاد إلى الإدارة المتكاملة للأراضي من زاوية الاعتبارات الفيزيائية الحيوية والاجتماعية والاقتصادية والاعتبارات المتعلقة باستغلال الأراضي.

وفي هذا السياق، فإن وضع برنامج تآزري في الميدان بين اتفاقيات ريو وغيرها من الأدوات ذات الصلة، مثل منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، إنما سيسرّه التنفيذ التام لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، التي لديها إمكانية الجمع بين إدارة الموارد الطبيعية (الأراضي، والمياه، والغابات، والكتلة الحيوية، والتنوع البيولوجي، ومصارف الكربون) وسياسات التنمية المستدامة. ويتعين التأكيد على أهمية التمويل وتبادل المعلومات والتكنولوجيا بين شتى الاتفاقيات، مع الحفاظ على استقلال تلك الاتفاقيات.

التوصيات

٦ - بناء قدرة البلدان الأطراف المنكوبة على جعل البرامج الوطنية لمكافحة التصحر جزءاً من الآليات الأعم لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، بما يجسّد الاعتبارات الاقتصادية والبيئية، مع كفاءة مشاركة المنظمات المروجة لتلك الآليات، مشاركة نشطة، في مبادرات الأطراف.

٧ - مساندة تحسين الربط بين أدوات تخطيط الاتفاقيات والمحافل وقطاعات الاقتصاد وبين الخطط الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة وتخفيف حدة الفقر، استناداً إلى القواعد العامة التي تنظم مواءمة الأطر الاستراتيجية الرامية إلى تبسيط عملية التنفيذ. وهذا ينطوي على عملية مراجعة وترشيد للآلية القانونية الوطنية.

٨ - مواءمة السياسات والاستراتيجيات والبرامج في مجالات استغلال الأراضي، والإدارة المتكاملة للنظم الإيكولوجية، وتحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة، والإدارة المتكاملة لموارد الطاقة والمياه، مع إشراك وزارات المالية والتخطيط في هذا الجهد.

٩ - اتخاذ تدابير تصحيحية لتطويع وتقليل غازات الاحتباس الحراري، بموجب بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. أما آليات التمويل ذات الصلة فيجب أن تطبّق وأن تراعي، تماما، التدابير المنصوص عليها في برامج العمل الوطنية المنبثقة عن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وذلك بالاتفاق مع مراكز التنسيق المنبثقة عن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. ففي المناطق القاحلة، على سبيل المثال، فإن برامج العمل الوطنية هذه وبرامج العمل الوطنية للتكيف مع تغير المناخ غالبا ما تشمل نفس القضايا، وينبغي تكاملها تفاديا لتشتت المبادرات، الأمر الذي قد يؤدي إلى إهدار الموارد.

١٠ - زيادة تفهم إمكانية التأثير المتبادل بين التجارة والبيئة، على النحو الذي أقره المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المعقود في الدوحة بقطر، بما يكفل تحقيق التنمية المستدامة لرأس المال الإنتاجي في المناطق القاحلة، وتجنب سياسات الإعانة المالية، التي تعطي صورة غير حقيقية عن تأثير قوى السوق.

١١ - بإمكان الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا أن تسهم، إسهاما كبيرا، في جعل مكافحة التصحر جزءا من استراتيجيات التنمية المستدامة. والمطلوب أن تعمل أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والآلية العالمية، في هذا السياق، على الترويج للقضايا ذات الصلة.

الشراكة والتمويل

الاستنتاجات

ينبغي أن يحدد الحوار والشراكة بين الأطراف أطر توافق الآراء بهدف توجيه الاستثمارات ذات الأولوية إلى المجالات المتأثرة بالفقر والتصحر، وتوفير الدعم اللازم لبناء القدرات ونقل التكنولوجيا. ومن المرجح أن يعمل هذا الحوار المرتقب على زيادة تلاحم السياسات، وتواءم الإجراءات، والشفافية، وتقليل تكاليف التحول، وملكية البرامج. وفي هذا الصدد، ينبغي للوكالات الإنمائية في البلدان المتقدمة الأطراف في الاتفاقية أن تحترم نداءات مؤتمرات الأطراف.

ومن جهة أخرى، فإن التنفيذ الفعلي لبرامج العمل الوطنية، فضلا عن تنفيذ سائر أدوات البرمجة المنصوص عليها في اتفاقيات ريو، إنما يتوقف إلى حد كبير على قدرة المجتمع الدولي على حشد الموارد الكافية. فتنفيذ برامج العمل الوطنية مرهون بحشد القدر الكافي من الموارد الجديدة والإضافية. والمطلوب أن يصدر المشاركون في مؤتمر قمة جوهانسبرغ بيانا واضحا في هذا الصدد.

التوصيات

- ١٢ - رصد اعتمادات في ميزانية الدولة والميزانية المحلية لمكافحة تدهور حالة الأراضي والمياه.
- ١٣ - دعوة الأطراف إلى إقامة آليات تشاور مرنة على الصعيد القطري تعزيزا لاتفاقات الشراكة بين الأطراف، مع المتابعة الفعلية لتلك الاتفاقات لتكون مواكبة لبرامج العمل الوطنية.
- ١٤ - الاستمرار، داخل إطار مرفق البيئة العالمية، في اعتماد تدابير تمكينية لمكافحة التصحر، على أمل حشد موارد إضافية لمكافحة تدهور حالة الأراضي (إزالة الغابات/التصحر)، مع التشجيع على تبسيط أساليب إنفاق المبالغ المخصصة في مرفق البيئة العالمية لحل نفس المشاكل.
- ١٥ - القيام، دون إبطاء، بحشد موارد مالية إضافية واستثمارات، من خلال الآلية العالمية، وذلك برصد التدفقات المالية الآتية من الوكالات الإنمائية الثنائية، والمؤسسات الخاصة، والصناديق الإنمائية، والقطاع الخاص.
- ١٦ - توجيه الاستثمارات المحلية لدعم إدماج عملية التمويل، التي تمكن من التنفيذ التام لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، في إطار محدد - بالنسبة للبيئة والقطاع الاجتماعي وحياسة الأراضي - لإدارة الموارد الطبيعية بالمشاركة، تحقيقا لمبادئ التنمية المستدامة.
- ١٧ - تيسير حصول السكان المحليين على الموارد المالية الكافية والتكنولوجية اللازمة، بما يمكنهم من مزاولة أنشطة بديلة مدرة للدخل، فضلا عن مكافحة الفقر.

التعاون دون الإقليمي والإقليمي

الاستنتاجات

يساعد التعاون على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي، بصورة خاصة، على التعاون عبر الحدود في إدارة النظم الإيكولوجية القاحلة ونشر المعلومات المتعلقة بأفضل الممارسات والتكنولوجيات المبتكرة والتكنولوجيات التقليدية التي يمكن نقلها.

والمبادرات المشتركة بين دول الجنوب دعما لتقاسم الخبرات تعتبر عناصر حيوية في بناء القدرات ونقل التكنولوجيا، حيث أنها تساهم في تعزيز التعاون دون الإقليمي والإقليمي بهدف تيسير الحصول على التكنولوجيا. والتجربة التي اكتسبتها بعض الأطراف المنكوبة - وبعض المنظمات دون الإقليمية والإقليمية - في مكافحة التصحر أو في أفضل الممارسات في

تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة للتصحر، إنما تستحق أن يتم التعريف بها وتطويرها ودعمها من قبل المنظمات المختصة، عن طريق المساعدة المالية.

التوصيات

١٨ - دعم أنشطة لجنة العلم والتكنولوجيا، وبناء قدرات المنظمات دون الإقليمية والإقليمية عن طريق إقامة شراكات فيما بين دول الجنوب وبين دول الشمال ودول الجنوب، وبدعوة البلدان المتقدمة إلى تشجيع مشاركة مؤسساتها العلمية، إلى جانب مؤسسات البلدان النامية، في برامج العمل الإقليمية ودون الإقليمية المنبثقة عن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

١٩ - تعزيز بناء قدرات المجتمع المدني على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب وبين بلدان الشمال والجنوب في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

٢٠ - التشجيع على إقامة شبكات إقليمية متخصصة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، تمكينها، بصورة خاصة، من: (أ) تقييم المعارف والتكنولوجيات التقليدية، ومحاكاة أفضل الممارسات والأساليب؛ (ب) تدعيم مناهج التعاون الإقليمي على النحو المنصوص عليه في إعلان كاراكاس.

نقل التكنولوجيا وبناء القدرات

الاستنتاجات

يتعين مساعدة البلدان النامية المنكوبة بالتصحر وغيرها من البلدان الأطراف المعنية على بناء قدراتها البشرية والمؤسسية والتقنية من أجل تمكينها من تحسين استغلال مواردها الطبيعية وتحقيقاً للتنمية المستدامة فيها.

أما تطبيق مفهوم شامل لمكافحة تدهور حالة الأراضي والتصحر والجفاف فيقتضي، من جهة، تعزيز التأزر مع سائر اتفاقيات ريو، والعمل، من جهة أخرى، على الحصول على التكنولوجيات والإمكانيات والمهارات.

التوصيات

٢١ - مبادرة البلدان والمنظمات والمؤسسات إلى إقامة تعاون علمي مع البرامج المتخصصة، وتيسير نقل التكنولوجيا والمعلومات في المجالات ذات الأولوية لمكافحة التصحر، مما سيسهم

كذلك في تلبية الطلب على مغاسل الكربون، بمقتضى بروتوكول كيوتو، وفي المحافظة على التنوع البيولوجي.

٢٢ - دعم التدريب الموجه نحو وضع وتنفيذ معايير ومؤشرات للتصحر، واستخدام نظام المعلومات الجغرافية ومؤشرات التأثير البيئي لتيسير عملية الرصد والتقييم، التي ستسهم في أعمال الأجهزة الفرعية المنبثقة عن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.
